لا يجوز للدولة التنازل عن سيادتها وقضائها بحجة احترام القرارات الدولية
العدوان السعودي على اليمن هدفه ضرب انتصارات المقاومات في المنطقة

بقي الوضع في اليمن محور اهتمام وسائل الإعلام العالمية في ظل التصعيد العسكري والسياسي وتدويل الأزمة، لا سيما بعد قرار مجلس الأمن الدولي الذي جاء مجحفاً بالكامل بحق اليمن ولم يلحظ حتى أبسط حقوق الإنسان، ما يؤشر إلى استمرار العدوان والمزيد من تدمير لليمن وسقوط ضحايا.

وفي هذا السياق أكد أستاذ القانون الدولي الدكتور رزق زغيب أن التخريجة القانونية لقرار مجلس الأمن أتت لوضع عقوبات بموجب الفصل السابع، بالتالي فهذا القرار أتى ليتناغم مع الحملة العسكرية التي تحصل على اليمن.

استمرار المفاوضات بين إيران والمجموعة الدولية لحل ما تبقى من قضايا عالقة تمهيداً للتوقيع النهائي للاتفاق في حزيران المقبل، في حين تتمسك إيران بكامل حقوقها في هذا الاتفاق، وفي هذا الإطار أعلن مندوب الجمهورية الإسلامية في إيران لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية، رضا نجفي انه تم إيجاد حلول في شأن موارد الخلاف في الملف النووي الإيراني وسيتم بحثها ودراستها في شكلٍ أكثر تفصيلاً خلال الاجتماع المقبل، متوقعاً إنهاء الموضوعين العالقين بعد الاجتماع.

وسلط الإعلام اللبناني الضوء على المعركة التي ستشهدها الحكومة على ملف التعيينات في المواقع الأمنية والعسكرية وسط مخاوف من انعكاس ذلك على الاستقرار الحكومي في ظل التصعيد السياسي والإعلامي والأوضاع الأمنية الخطيرة وعرقلة بعض الأطراف تسيير أمور المواطنين الحياتية عبر إقرار مشاريع القوانين في مجلس النواب.

وفي هذا السياق أكد الوزير السابق غابي ليون أن كل الاحتمالات واردة في موضوع التمديد للقادة الأمنيين، معتبراً أن التمديد مرفوض رفضاً كلياً وقاطعاً، موضحاً أن الموضوع أبعد من موضوع استقالة وزراء التكتل التغيير والإصلاح أو عدمها، فهناك دور للحكومة في تعيين القادة الأمنيين وعدم تعيينهم يعني تقاعسها عن القيام بدورها، فتكون أقالت نفسها بنفسها ولا تعود مطروحة عندئذ مسألة استقالة وزرائنا.

رأى وزير الصناعة حسين الحاج حسن أن «الحوار بين حزب الله والمستقبل على رغم الاختلاف حاجة ومصلحة لكل اللبنانيين وحاجة لاستقرار البلد»، مشدداً على أن «حاجتنا للحوار قدر والكل يقدر أن استمرار الحوار هو مصلحة للجميع».

ورأى النائب سيرج طورسركيسيان، أن ارتباط النائب مروان حمادة بمناسبة اجتماعية هو أحد أسباب تأجيل اجتماع هيئة المكتب إلى الاثنين المقبل، لكن في المقابل الأساس تباين في الرأي حول جدول الأعمال الذي وزّعه رئيس مجلس النواب نبيه بري على أعضاء الهيئة والمؤلف من 33 بنداً.

الحاج حسن لـ«أل بي سي»: الحوار على رغم الاختلاف حاجة ومصلحة لكل اللبنانيين

رأى وزير الصناعة حسين الحاج حسن أن «المطلوب المزيد من المشاورات في الحكومة قبل اتخاذ القرارات»، مؤكداً «أننا حريصون على الحكومة».

ولفت إلى أن «الحوار بين حزب الله والمستقبل على رغم الاختلاف حاجة ومصلحة لكل اللبنانيين وحاجة لاستقرار البلد»، مشدداً على أن «حاجتنا للحوار قدر والكل يقدر أن استمرار الحوار هو مصلحة للجميع».

وأشار الحاج حسن إلى أن «الخطة الأمنية ليست للضاحية فقط بل لكل البلد»، موضحاً أن «الدولة موجودة في الضاحية وبعلبك وكل لبنان ومطلوب منها أن تقوم بدورها»، لافتاً إلى أن «حواجز الدولة موجودة على كل مداخل الضاحية الجنوبية».

وأكد «أننا لا نزايد في موضوع سلسلة الرتب والرواتب وهي قيد الطرح»، متسائلاً: «هل يجوز أن تبقى هذه المعاشات في الدولة؟ مهندس موظف منذ 20 عاماً يتقاضى مليون و400 ألف ليرة؟ هل هذا منصف؟»، مستبعداً أن يكون بعض الوزراء في الحكومة يعملون بطريقة موارية في موضوع السلسلة».

وأوضح أن «سبب تأخر تأشيرة سفره إلى الإمارات هو انه يملك جواز سفر دبلوماسياً وكان المطلوب جواز سفر مدنياً وهذا ما عملنا عليه»، مؤكداً «انه لم يمنع من الحصول على تأشيرة فيزا للإمارات لأنه شيعياً أو ينتمي لحزب الله بل لأنه يملك جواز سفر ديبلوماسيا».

ليون لـ«المركزية»: الحكومة تقيل نفسها إن لم تقر التعيينات الأمنية

أكد عضو تكتل التغيير والإصلاح الوزير السابق غابي ليون أن كل الاحتمالات واردة في موضوع التمديد للقادة الأمنيين، معتبراً أن التمديد مرفوض رفضاً كلياً وقاطعاً، موضحاً أن «الموضوع أبعد من موضوع الاستقالة أو عدمها، نحن نرى أن هناك دوراً للحكومة في تعيين القادة الأمنيين وعدم تعيينهم يعني تقاعس الحكومة عن القيام بدورها، فتكون أقالت نفسها بنفسها ولا تعود مطروحة عندئذ مسألة استقالة وزرائنا».

وعن موقف حلفاء «التيار الوطني الحر» من قضية التمديد، شرح أن ليون «هذا الموضوع مطروح ضمن التكتل وموقفنا يعبر عن رأي التكتل الذي يجمع التيار وحزب الطاشناق وتيار المردة، لكن من يريد أن يعارض هذا الموقف لاحقاً، يمكنه ذلك وعندها لكل حادث حديث».

إلى ذلك، أوضح ليون أن «المجلس العسكري غير قانوني ويضم اليوم 3 أعضاء ممدد لهم فيما هناك 3 مقاعد أخرى شاغرة، علماً أن النصاب في المجلس 5 من 6، الواقع إذاً لا يمكن أن ينتظر آجالاً معينة وإثارته ليست سابقة لأوانها، الموضوع مطروح اليوم وبالأمس وبإلحاح، فلتضع الحكومة يدها على الملف وتقوم بتعيينات في المقاعد الشاغرة وفي تلك الممدد لها خلافاً للقانون».

وسأل: «لماذا يمكن للحكومة تعيين مدراء عامين وأمين سر مجلس وزراء ولجنة الرقابة على المصارف، فيما لا يمكنها تعيين قادة أمنيين؟ هذا غريب وغير منطقي والقول إننا مع التعيين ولكنه مرفوض كلياً، فالأسماء لم تطرح بعد على مجلس الوزراء للاعتراض».

وأكد ليون أن «موقفنا واضح ونهائي وهو رفض موضوع التمديد لأنه يشكل إهانة للجيش وللمؤسسات الأمنية وللضباط الكثر المستحقين للمركز ونحن ماضون في الرفض إلى النهاية لأن الموضوع خطير جداً»، مجدداً القول «إذا كانت الحكومة لا تلعب دورها فكل الخيارات مفتوحة أمامنا والتعبير عن رفضنا التمديد سيتم في كل السبل المتاحة وليس فقط في الحكومة ونحن قادرون».

رزق لـ«أنباء فارس»: قرار مجلس الأمن أتى ليتناغم مع الحملة العسكرية على اليمن

أكد أستاذ القانون الدولي الدكتور رزق زغيب أن «التخريجة» القانونية لقرار مجلس الأمن حول اليمن أتت لوضع عقوبات بموجب الفصل السابع، وبالتالي هذا القرار أتى ليتناغم مع الحملة العسكرية التي تحصل في اليمن».

وقال زغيب: «إن الحملة العكسرية الحاصلة تُبحث مشروعيتها بمدى مشروعية النظام الذي تقول الحملة إنها تقدّم حماية له لكن السؤال الذي يبقى عندما يكون بلد ما في حالة تصادم هو حول مدى مشروعية الحكومة التي تطلب هذا التدخل، وهذا هو بيت القصيد».

وأشار إلى أن «قرار مجلس الأمن لا يؤثر بشكل مباشر، إذ لم يتناول الحملة العسكرية وتدخّل في الموضوع اليمني بشق آخر هو وضع عقوبات تحت الفصل السابع على بعض المسؤولين وحظر توريد الأسلحة، لذا يمكن أن نعتبر أنه ليس لقرار مجلس الأمن الذي اتخذ ـ على الأقل من الناحية القانونية – علاقة بشرعية الحملة العسكرية التي تحصل».

ورداً على سؤال حول ما إذا كان القرار يمهّد لتدخّل لاحق عسكري أو أممي أو إذا كان تمهيداً لمرحلة مقبلة، قال زغيب: «إن مجلس الأمن ينهي قراره دائماً بالقول إن المسألة تبقى قيد نظره، وبالتالي بمجرد أن تكون قيد نظره يمكن أن يكون قراراً مأخوذاً بموجب الفصل السابع، ما يعني اعتبار الحالة اليمنية تهدّد السلم والأمن العالميين وإنه يتبع ذلك بقرارات ثانية أيضاً تحت الفصل السابع قد تتطلب تدابير زجرية عسكرية ولكن هذا لا يعني أبداً نتيجة تجربة مجلس الأمن أن الأمر حتميّ، فأحياناً يكتفي بالعقوبات فبحسب الحالة عنده سلطة تقدير مطلقة بحيث أن لمجلس الأمن أن يقدّر الحالة وبالتالي يكتفي بنمط معيّن من العقوبات».

وأشار زغيب إلى أن «مجلس الأمن يستطيع أن يأخذ عقوبات على شكل قطع علاقات دبلوماسية أو عقوبات اقتصادية أو يتخذ عقوبات عسكرية من حظر وغيره ومنها أيضاً تدخل عسكري مباشر، فعنده مروحة واسعة من التدخل وليس عنده قيد فيها أبداً بل بمجرد أن يقدّر أن الحالة تهدد الأمن والسلم العالمي قد يضع نفسه تحت الفصل السابع الذي يجيز له اتخاذ التدابير كافة».

وفي تعليقه على الموقف الروسي في مجلس الأمن وهل لأنه رأى أن ليس للقرار مفاعيل فعلية على الأرض حالياً فاتخذ هذا الموقف، قال زغيب: «من المعروف أن كل دولة تقدّر موقفها السياسي خصوصاً بحسب حجم المسؤولية الملقاة على عاتقها، لأن الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن قادرة على أن توقف القرار بمجرد أن تصوّت ضده، لكن مرحلة المفاوضات لوضع القرار هي المرحلة الأكثر شقاءً وهي تخضع لمناقشات عديدة وبالتأكيد فصدور القرار بحلّة معينة يرتّب النتيجة التي تقول ما إذا كانت الدولة تعتبر أن الحدّ الأدنى مما تتأمله من القرار موجود، وبالتالي لا يستوجب هذا الأمر أن تلجأ إلى رفضه بالمطلق أو إفشاله، أو أنه بحالته الحالية – مثلما حصل في الموضوع السوري– غير مقبول وبالتالي تضطر لأن تصوّت ضدّه».

طورسركيسيان لـ«أخبار اليوم»: قانون الموازنة والانتخابات النيابية تدخل ضمن الضروريات

رأى عضو هيئة مكتب المجلس النيابي النائب سيرج طورسركيسيان أن «التباين ما زال حول ما هو ضروري، حيث السؤال هل تعديل قانون الإيجارات بعد طعن المجلس الدستوري هو ضروري أم لا؟ وكذلك بالنسبة إلى قانون سلامة الغذاء».

وقال: «نعتبر أن قانون الموازنة وقانون الانتخابات النيابية من الضرورات وكل قانون متعلق بإنشاء سلطة معينة أو بتجديدها وكل قانون متعلق بالمال خصوصاً إذا كان يتضمن مهل إسقاط يدخل ضمن الضرورات».

ورداً على سؤال، أوضح طورسركيسيان أن «الإشكال الحاصل ليس بين فريق 14 آذار والرئيس بري بل بين العماد ميشال عون والرئيس بري، أي أن الإشكالية هي ضمن فريق 8 آذار انطلاقاً من شرط إدراج تمديد سن تقاعد الضباط ضمن جدول الأعمال الذي وضعه تكتل التغيير والإصلاح وإلا فإنه سيرفض المشاركة في أية جلسة من أي نوع كانت» وأضاف: «هنا بات مفهوم الضرورة مختلف من كتلة الى أخرى».

وقال: «أما الضرورة بالنسبة إلينا، فيبقى في تحسين وضع المواطن أو وضع الجمهورية أو تحسين وضع مالية الدولة».

نجفي لـ«أنباء فارس»: هناك حلول للموضوعين العالقين بين إيران والوكالة الذرية

أعلن مندوب الجمهورية الإسلامية في إيران لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية رضا نجفي أنه «تم إيجاد حلول بشأن موارد الخلاف في الملف النووي الإيراني وسيتم بحثها ودراستها بشكل أكثر تفصيلاً خلال الاجتماع المقبل ونتوقع إنهاء الموضوعين العالقين بعد الاجتماع».

وقال نجفي بعد اختتام الاجتماع بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية في طهران والذي استغرق يوماً واحداً: «لقد تم تخصيص هذا الاجتماع للمحادثات بشأن المواضيع المعقدة المرتبطة بالسنوات الماضية، وأيضاً تحدثنا عن الخطوتين العمليتين الباقيتين واللتين تشملان أيضاً المزاعم المطروحة بشأن اختبارات تفجيرية كبيرة وكذلك مقالات تتضمن محاسبات نيوترونية للمفاعل النووي».

ونوه نجفي إلى أن «الاختبارات التفجيرية القوية ترتبط بمزاعم حصول ذلك في منطقة مريوان»، لافتاً إلى أننا أعلنا للوكالة أنه سيتم توفير إمكان عملية تفتيش تحت الإشراف، إلا أن الوكالة لم ترد إلى الآن».

وأوضح نجفي أننا تحدثنا اليوم أيضاً بشأن الجوانب التقنية، مضيفاً: «هناك خلافات حول حل الموضوعين العالقين وهما الاختبارات التفجيرية الكبيرة والمحاسبات النيوترونية وقد عثر على حلول لموارد الخلافات وتقرر القيام ببحث ودراسة أدق لهذه الحلول في الاجتماع المقبل ونتوقع إنهاء هذين الموضوعين بعد الاجتماع».

وبيّن نجفي أنه «لم يتحدد بعد موعد الاجتماع، إلا أنه من المقرر عقد مؤتمر مراجعة معاهدة حظر الانتشار النووي (أن.بي.تي) في نيويورك لمدة شهر، حيث تشارك إيران والوكالة الدولية في هذا المؤتمر، ولا بد من أن نرى ما الفرصة التي يمكننا العثور عليها، وإذا سنحت الفرصة قبل عقد الاجتماع المقبل لمجلس الحكام، فسيعقد الاجتماع بين إيران والوكالة في طهران».

الحسنية لـ«الثبات»: محاكمة وسائل إعلامية في لاهاي هدفها ضرب الحريات في لبنان... وتتحمّل مسؤوليته الحكومة

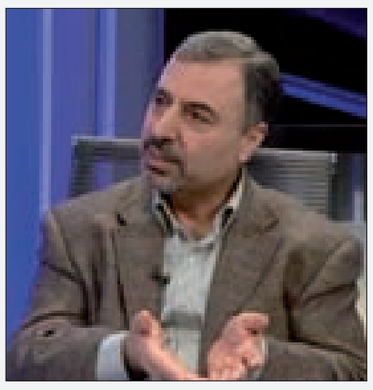

رأى عميد الإذاعة والإعلام في الحزب السوري القومي الاجتماعي وائل الحسنية أنّ «محاكمة قناة «الجديد» وصحيفة «الأخبار» في المحكمة الدولية هو ضرب لبنية الدولة التي تتخلى عن سيادتها وترهن نفسها للخارج تحت ستار البحث عن الحقيقة»، مؤكداً أنّ «المطلوب من هذه المحاكمات ضرب الحريات في لبنان ووضع اليد على البلد بموافقة من الدولة».

وتساءل: «أين صوت رئيس الحكومة ووزير الإعلام المعنيين بهذا الموضوع؟ محملاً المسؤولية للحكومة التي «ترهن سيادة لبنان واستقلاله وقضاءه للمحكمة الدولية والقضاء الدولي»، معلناً «التضامن مع أي وسيلة إعلامية بمعزل عن رأيها».

وحمّل الحسنية مسؤولية ما جرى في طرابلس من أحداث أمنية إلى وزير العدل اللواء أشرف ريفي عندما كان في قيادة قوى الأمن الداخلي، الذي «كان أحد الذين سهّلوا عمل المجموعات المسلحة تحت ستار الدولة».

وأبدى الحسنية استغرابه بلكلام وزير الداخلية نهاد المشنوق الأخير، واضعاً إياه في خانة محاولة ضرب الحوار، معتبراً أنّ «هدف السعودية من خلال عدوانها على اليمن هو ضرب انتصارات المقاومة».

وعن تأثير جلسة محاكمة قناة «الجديد» وصحيفة «الأخبار» في المحكمة الدولية على حرية الإعلام والتعبير في لبنان، اعتبر أنها «ضرب لبنية الدولة التي تتخلى عن سيادتها وترهن نفسها للخارج تحت ستار البحث عن الحقيقة، فيما دعاة الحرية والسيادة والاستقلال في لبنان هم الذين باعوا السيادة لمصلحة محكمة دولية والتي هي كجميع المحاكم الدولية تعمل للمصالح الامبريالية والصهيونية»، مشيراً إلى أنّ «هذه المحكمة التي تحاكم اليوم صحيفة وقناة لبنانيتين لنشرهما أسماء شهود في المحكمة، وقد شاهدنا العديد من الصحف الأجنبية التي نشرت الكثير عن هذا الموضوع، كما نشرت «السمسرات» والصفقات التي حصلت في إطار المحكمة ولم يُستدعَ أيّ منها».

وبيّن الحسنية أن «المطلوب من هذه المحاكمات ضرب الحريات في لبنان ووضع اليد على البلد بموافقة من الدولة التي تتحمّل المسؤولية التي لم تعترض على هذا الأمر، متسائلاً: «أين صوت رئيس الحكومة ووزير الإعلام المعنيين بهذا الموضوع الذي يكسر هيبة الدولة؟» محملاً المسؤولية للحكومة «التي ترهن سيادة لبنان واستقلاله وقضاءه للمحكمة الدولية والقضاء الدولي، فلا يجوز للدولة أن تتنازل عن سيادتها بحجة احترام القرارات الدولية والتي هي قرارات مهينة».

وأضاف: «بمعزل عن رأي أيّ وسيلة إعلامية، فإننا نعلن تضامننا معها في وجه ما يجري في المحكمة».

وتحدث الحسنية عن الوضع في طرابلس، معتبراً أنّ «التحقيقات مع الموقوفين أظهرت وجود من موّل الحرب الهمجية في طرابلس لإقامة فتنة مذهبية»، مضيفاً: «كان يُقال ان لا وجود لجبهة النصرة وللمتطرفين في المدينة، وان أهل طرابلس هم الذين يدافعون عن الهجمة القائمة عليهم، ولكن تبيّن أن هناك جبهة نصرة وأخواتها».

وقال: «هذا يتحمّل مسؤوليته وزير العدل اللواء أشرف ريفي عندما كان في قيادة قوى الأمن الداخلي، وهو أحد الأشخاص الذين كانوا يسهّلون عمل المجموعات المسلحة تحت ستار الدولة، فهو الذي قال إنّ هؤلاء أولادنا وأبناء طرابلس والعميد حمود كان أحد الأشخاص الذين أداروا المعركة في طرابلس»، داعياً إلى «أن يأخذ القضاء مجراه».

وشدّد عميد الإذاعة والإعلام في «القومي» على أنّ «طرابلس ليست محمية بالكامل، وما نراه اليوم من إجراءات أمنية يدلّ على حزم الأجهزة لعدم الذهاب إلى التوتر مجدداً».

وميّز الحسنية بين الوضع في طرابلس وعرسال، معتبراً أنّ «مجموعة أسباب عسكرية وأمنية أدّت إلى غياب قاعدة الإمداد للقوى المسلحة في طرابلس، لكنه أكد وجود خلايا نائمة فيها وحرص الأجهزة أدّى إلى اعتقال الإرهابيين قبل تنفيذ مخططاتهم».

وتابع: «أما في عرسال، فهناك قوى إرهابية لا تزال موجودة والعهر السياسي في البلد هو الذي يمنع إقامة تنسيق أمني وعسكري بين الجيشين اللبناني والسوري، ما سيؤدّي إلى عدم تطهير هذه المنطقة من الإرهابيين، لأنّ القرار السياسي هو الذي يؤمّن مناخاً للقرار العسكري»، متسائلاً: «إذا أخذت قيادتا الجيشين قرار الهجوم على المسلحين، فهل هناك قرار سياسي في لبنان؟»

وتمنى الحسنية إنجاز ملف العسكريين المخطوفين وعودة الأسرى إلى عائلاتهم، داعياً إلى «اتخاذ قرار الحسم العسكري لتحريرهم إلى جانب التفاوض، وهذا ما يحصل في أي دولة في العالم وخيار الحسم يتطلب التنسيق مع سورية».

وتساءل: «أين الـ3 مليارات دولار من السعودية وفرنسا للجيش؟» وقال: «الجيش يخوض معركة مع الإرهابيين منذ عام، فيما السلاح لم يصل، ما يؤكد أنّ الإعلان عن الهبة كان بروباغندا إعلامية لمصلحة فريق معيّن على الساحة اللبنانية»، وتساءل أيضاً: «أين المليار الذي أتى به الرئيس سعد الحريري والذي لم يأت وفق الأصول ولا احترم سيادة واستقلال لبنان؟»

واستبعد الحسنية أن يتجه لبنان إلى قبول السلاح من إيران، متسائلاً: «لماذا تقدّم إيران سلاحاً إلى الأكراد بموافقة أميركا والمجتمع الدولي، وتخوض مباشرة وبالواسطة حرباً على داعش بالاشتراك مع أميركا والأكراد، ولا تعارض أميركا والمجتمع الدولي ذلك؟» متهماً أحد الأطراف السياسية في لبنان برفض تسليح الجيش.

وإذ أيّد الحسنية الحوار بين حزب الله وتيار المستقبل، دعا إلى حوار أشمل على مستوى كلّ لبنان، وقال: «الحوار الآن لا يريد البحث في المقاومة وسلاحها، ولا في طبيعة النظام السياسي اللبناني، ولا في دخول حزب الله في المعركة مع الإرهاب، ولا في علاقتنا بكلّ من إيران وبالسعودية وسورية، وحتى الإرهاب مفهوم غير متفاهَم عليه، فهناك من يرى الإرهاب في سورية معارضة تقاتل النظام، كما يرى داعش في العراق إرهاباً وفي سورية صنيعة للنظام».

وأبدى الحسنية استغرابه كلام وزير الداخلية نهاد المشنوق، وهو أحد المحاورين، واضعاً كلامه في خانة محاولة ضرب هذا الحوار، لكن هناك إصراراً من حزب الله على الاستمرار لمصلحة البلد وكي لا يعود إلى التفجير والتوتر ولعلّ ثمرته كان الإطار الأمني الذي حصل في طرابلس وتسهيل الأمر للخطط الأمنية في الضاحية والبقاع».

وتوجه الحسنية إلى المشنوق بالقول: «عندما تتكلم عن دولة المكرمة، دولة المكرمة هي التي تساعد دولة ثانية ولكن هل هي مكرمة إعطاء فريقك مليارا ونصف مليار دولار لتمويل الانتخابات لك ولفريقك وليس للدولة، دولة المكرمة هي التي تأتي بهبة لإنقاذ اقتصادنا وليس فتح مؤسسة خاصة لك ولفريقك»، وأضاف: «بعد عشرين ألف شهيد سوري في لبنان، وبعد ما قدّمته سورية وإيران للمقاومة في غزة ولبنان والعراق، وبعدما ساعدتا في حفظ وحدة لبنان وتحرير الجزء الأكبر من أرضه، بعد كل ذلك من المعيب أن يقول المشنوق بحقهما كلاماً مثل الذي قاله».

وتابع: «ما قاله حزب الله عن السعودية ليس عيباً وهذا موقفنا، ولو كرامة السعودية اهتزت عندما قصفت غزة وقامت طائراتها باعتراض الطائرات «الإسرائيلية» لرفعنا القبعة لها».

وقال: «ليس من حق السعودية أن تشن حرباً على دولة في إطار نزاع داخلي، عن أي شرعية يتحدثون؟ الرئيس عبد ربه منصور هادي انتهت مدة ولايته في المقابل الرئيس بشار الأسد انتخب انتخاباً فلماذا يشككون في شرعيته؟» معتبراً أن هدف السعودية من خلال عدوانها على اليمن «ضرب انتصارات المقاومات، فوصول أنصار الله إلى مضيق باب المندب يمثل انتصاراً للمقاومة في العراق ولبنان وفلسطين وسورية، وحصاراً لـ«إسرائيل» وضرباً لأمنها ولمشروعها».